



بسم الله الرحمن الرحيم
باسم الشعب
مجلس الدولة
المحكمة الإدارية العليا
الدائرة الأولى - موضوع

بالجلسة المنعقدة علناً في يوم السبت الموافق ٢٤/٢/٢٠١١ م
برئاسة السيد الأستاذ المستشار / عبد الله سعيد أبو العز

رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة

وعضوية السادة الأساتذة المستشارين/ مجدى حسين محمد العجاتى وحسين محمد
عبد المجيد بركات وأحمد عبد التواب محمد موسى وأحمد عبد الحميد حسن عبود.
نواب رئيس مجلس الدولة

بحضور السيد الأستاذ المستشار / عبد المجيد أحمد حسن المقتن
نائب رئيس مجلس الدولة ومفوض الدولة

وحضور السيد / كمال نجيب مرسيس
سكرتير المحكمة

أصدرت الحكم الآتي
في الطعن رقم ٢٢٩٢٨ لسنة ٥٣ القضائية عليا

المقام من :

لميس عبد الرحمن خالد محمد

ضد :

- ١- وزير الداخلية "بصفته"
- ٢- رئيس مصلحة الأحوال المدنية "بصفته"
- ٣- عبد المجيد العناني "بصفته خصم متدخل"

في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة
بجلسة ٢٠٠٧/٧/٤ فى الدعوى رقم (١١٥٥٠) لسنة ٦٠ ق.

الإجراءات

فى يوم السبت الموافق ٢٠٠٧/٧/٢١ ، أودع الأستاذ / نجيب جبرائيل المحامى بصفته وكيلًا عن الطاعنة قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا تقرير طعن قيد بجدولها برقم ٢٢٩٢٨ لسنة ٥٣ القضائية عليا طعنا على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة الصادر بجلسة ٢٠٠٧/٧/٤ فى الدعوى رقم ١١٥٥٠ لسنة ٦٠ ق. والقاضى منطوقه بقبول طلب التدخل انضماميا لجانب الجهة الإدارية وبعدم قبول الدعوى شكلا لانتفاء القرار الإدارى وإلزام المدعية المصروفات .

وطلبت الطاعنة للأسباب الواردة بتقرير الطعن الحكم بقبول الطعن شكلا وبصفة عاجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه مع إلزام المطعون ضدهم المصروفات .

وتم إعلان الطعن على النحو المبين بالأوراق .

وأودعت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى القانونى ارتأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلا وبإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء مجدداً بقبول الدعوى شكلا وبإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها قيد الديانة المسيحية للطاعنة ببطاقة تحقيق الشخصية وشهادة ميلادها مع الإشارة إلى سبق اعتناقها الديانة الإسلامية على النحو المبين بالأسباب مع إلزام الجهة الإدارية المصروفات .

وتداول نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون على النحو المبين بمحاضر الجلسات حيث طلب البعض التدخل إلى جانب جهة الإدارة ، وبجلسة ٢٠١١/٧/٣ قررت الدائرة إحالة الطعن إلى الدائرة الأولى موضوع بالمحكمة الإدارية العليا لنظره بجلسة ٢٠١١/١٠/١٥ ، وفيها قررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة اليوم ، حيث صدر وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع الإيضاحات ، وبعد المداولة قانوناً .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية المقررة ، ومن ثم يتعين قبوله شكلاً .

وحيث إن عناصر المنازعة الماثلة تخلص - حسبما يبين من الأوراق - في أن الطاعنة كانت قد أقامت الدعوى رقم ١١٥٥٠ لسنة ٦٠ ق . أمام محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة طالبة الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء القرار السلبي بامتناع الجهة الإدارية عن إثبات اسمها وديانيتها المسيحية فى بطاقة تحقيق الشخصية ، على سند من أنها ولدت لأبوين مسيحيين وسميت باسم " لميس إدوارد عياد خليل " وقد أشهرت إسلامها فى ٢٠٠٣/٢/١٩ وغيرت اسمها إلى " لميس عبد الرحمن خالد " إلا أنها عادت إلى الديانة المسيحية بموجب شهادة العودة الصادرة من بطريركية الأقباط الأرثوذكس بناءً على قرار المجلس الإكليركى الصادر فى ٢٠٠٥/٢/٧ ، ومن هذا التاريخ تمارس طقوس الديانة المسيحية ، وقد تقدمت لجهة الإدارة بطلب استخراج بطاقة الرقم القومى باسمها الأصلي وديانيتها المسيحية إلا أن جهة الإدارة لم تحرك ساكناً .

وتداول نظر الدعوى أمام محكمة القضاء على النحو المبين بمحاضر الجلسات ، حيث طلب المطعون ضده الثالث التدخل فى الدعوى منضماً إلى جانب الجهة الإدارية ، وبجلسة ٢٠٠٧/٧/٤ قضت المحكمة بقبول طلب التدخل انضمامياً لجانب الجهة الإدارية وبعدم قبول الدعوى شكلاً لانقضاء القرار الإدارى وألزمت المدعية المصروفات .

وشيدت المحكمة قضاءها على أساس أن لطالب التدخل مصلحة فى الدعوى باعتبار أن الحكم الصادر فيها سيتعدى أثره إليه فيما لو قضى للمدعية بطلانها ، وأنه لا يوجد أى سند قانونى لإجبار جهة الإدارة على إجابة المدعية إلى طلبها ، ومن ثم ينتفى القرار الإدارى السلبي .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وإغفال الثابت رسمياً بالأوراق ومخالفة الدستور والقانون ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وحيث إنه بالنسبة لطلب التدخل إلى جانب جهة الإدارة ، فإن طالب التدخل له مصلحة فى هذا التدخل كى لا يفاجأ بتعامله مع شخص على أساس ديانته الثابتة فى الأوراق الرسمية ، فى حين يعتنق هذا الشخص ديانة أخرى خلاف الديانة الثابتة بهذه الأوراق مما يؤثر على مركزه القانونى الذى تم التعامل معه على أساسه ، لذلك تقضى المحكمة بقبول تدخله .

ومن حيث إن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الأحوال المدنية ينص فى المادة ٦ على أن " تختص مصلحة الأحوال المدنية وفروعها بتسجيل وقائع الأحوال المدنية كما تختص بإصدار شهادات الميلاد والوفاة وبطاقات تحقيق الشخصية وقيد الأسرة وصور من جميع قيود الأحوال المدنية المسجلة لديها على النحو المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية " .

وتنص المادة ٨ من ذات القانون على أن " لأى شخص أن يستخرج من مصلحة الأحوال المدنية وفروعها صورة رسمية من قيود الوقائع المتعلقة به أو بأصوله أو بفروعه أو بأزواجه" .

وتنص المادة ١٢ على أن " تعتبر السجلات التى تمسكها المصلحة وفروعها بما تشتمل عليها من بيانات والصور الرسمية المستخرجة منها حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم قضائى .

ويجب على جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية الاعتراف فى مسائل الأحوال المدنية بالبيانات المقيدة فى هذه السجلات والصور الرسمية المستخرجة منها وعلى مدير مصلحة الأحوال المدنية أو من ينيبه إصدار قرار بإلغاء القيود التى تمت بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وكل ما يترتب عليها " .

وتنص المادة ٤٧ على أن " لا يجوز إجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيود الأسرة إلا بناء على قرار يصدر بذلك من اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة .

ويكون إجراء التغيير أو التصحيح فى الجنسية أو فى الديانة أو المهنة أو فى قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التطبيق أو التفريق الجسمانى أو إثبات النسب بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهات الاختصاص دون حاجة إلى استصدار قرار من اللجنة المشار إليها " .

وتنص المادة ٤٨ من ذات القانون على أنه " يجب على كل من يبلغ ستة عشر عاماً من مواطنى جمهورية مصر العربية أن يتقدم بطلب للحصول على بطاقة تحقيق الشخصية من قسم السجل المدنى الذى يقيم بدائرتة وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ بلوغه السن " .
وتنص المادة ٥٣ على أنه " إذا طرأ تغيير على أى من بيانات بطاقة تحقيق الشخصية للمواطن أو أى من بيانات حالته المدنية وجب أن يتقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التغيير إلى قسم السجل المدنى الذى يقيم بدائرتة لتحديث بياناته " .

وحددت المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٢١ لسنة ١٩٩٥ بيانات بطاقة تحقيق الشخصية وهى مكتب الإصدار ، الرقم القومى ، الاسم الرباعى ، محل الإقامة ، النوع ، الديانة ، المهنة ، اسم الزوج .

و من حيث إن مؤدى النصوص المتقدمة أن المشرع أولى رعاية خاصة لتنظيم قيد بيانات الأحوال المدنية للمواطنين ، ومن المسائل الهامة التى عنى بتنظيمها بطاقة تحقيق الشخصية ، بحسبان أن هذه البطاقة هى الوعاء الذى ينطوى على البيانات المدنية الأساسية

للمواطن والتي على أساسها يتم التعامل مع المجتمع ، سواء تمثل في الجهات الرسمية أو الأفراد ، فهي الوثيقة الأساسية التي يرتكن إليها في تبيان نوع الشخص وديانته ووظيفته وحالته الاجتماعية وأهليته القانونية ، وعليه فإن البطاقة وأن لم يترتب عليها بذاتها آثار قانونية محددة ، فإنها الوثيقة التي يرتكن عليها في التعامل في المجتمع ، فيجب أن تكون البيانات المدونة بها معبرة حقاً وصدقاً عن واقع الحال للمواطن ، لذلك أوجب المشرع على المواطن أن يسارع إلى استخراج بطاقة تحقيق الشخصية متى بلغ ستة عشر عاماً ، وأن يبادر أيضاً بتحديث بياناتها إذا طرأ عليها أية تعديلات ، حتى يكون المجتمع ممثلاً في جهات الإدارة والأفراد على علم كامل بحقيقة البيانات المدنية للشخص الذي يتم التعامل معه .

ونظراً لأهمية بعض البيانات في التعامل مع المجتمع ، مثل تلك المتعلقة بالجنسية والديانة والزواج والطلاق ، فقد ألزم المشرع في المادة ٤٧ سالفه الذكر جهة الإدارة إثبات أية تعديلات تطرأ عليها ، دون حاجة إلى عرضه على اللجنة المشار إليها في المادة ٤٦ من القانون ، ما دام هذا البيان صادراً من الجهات المختصة ، وقد جاء لفظ الديانة مطلقاً دون تحديده لديانة معينة مما مؤداه أنه يعنى أى تعديل في أية ديانة من الديانات السماوية الثلاثة .
وعليه فإنه على مصلحة الأحوال المدنية متى تكاملت الوثائق التي تثبت صحة البيان الصادر من الجهات المختصة أن تفيد البيان في بطاقة تحقيق الشخصية دون أن يعد ذلك تسليماً منها أو إقراراً بسلامة البيان .

ومن حيث إنه في ضوء المبادئ المتقدمة فإن الطاعنة وقد تقدمت لجهة الإدارة بشهادة صادرة من الجهة الدينية المختصة التي تثبت إنها أصبحت مسيحية الديانة بعد أن كانت تدين بالإسلام ، فما كان يجوز لجهة الإدارة الامتناع عن هذا القيد بمقولة مخالفة ذلك للنظام العام فالقيد في حد ذاته لا ينشئ مركزاً قانونياً لأن هذا المركز أنشئ بالفعل بمجرد قبول الطاعنة في الديانة المسيحية ، والقيد ما هو إلا تقرير لواقع غير منكور ومركز قانوني تكامل قبل القيد ليعبر عن حقيقة الواقع ، إعلاناً للغير بحقيقة الديانة التي يعتنقها صاحب الشأن ، حتى يتم التعامل معه على هذا الأساس ، وذلك مثل قيد بيانات الزواج فالقيد ليس هو الذى ينشئ المركز القانوني الناتج عن الزواج ، بل أنه لا يصح قيد واقعة الزواج إلا إذا كان ثمة زواج تم بالفعل وتكاملت أركانه .

ومن ناحية أخرى فإن الامتناع عن قيد البيان الذى يعبر عن الحالة الواقعية للمواطن ، هو الذى يتصادم مع النظام العام ، خاصة إذا كان يتعلق ببيان الديانة إذ يترتب على ذلك أن الشخص يتعامل في المجتمع على خلاف الدين الذى يعتنقه ويحرص على أداء شعائره ، مما قد يؤدي إلى تعقيدات اجتماعية ومحظورات شرعية مقطوع بها ، كحالة زواج مثل هذا الشخص المرتد من مسلمة وهو أمر تحرمه الشريعة الإسلامية تحريماً قاطعاً ويعد أصلاً من أصولها الكلية .

ومن حيث إنه تفرعاً على ما تقدم فإن مسألة قيد بيان تعديل الديانة من الإسلام إلى المسيحية في بيانات بطاقة تحقيق الشخصية لا يعد إقراراً لهذا الشخص على ما قام به ، لأن المرتد لا يقر على رده طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة وأحكام محكمة النقض (على سبيل المثال حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ١٩ ق . عليا بجلسة ١٩٨١/١/٢٥ والطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٢٨ ق . عليا بجلسة ١٩٨٤/١١/٢٧ وحكم محكمة النقض في الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٢ ق أحوال شخصية بجلسة ١٩٦٥/٤/٢١ ورقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية بجلسة ١٩٦٦/١/١٩) ، وإنما يتم ذلك نزولاً على متطلبات الدولة الحديثة ، التي تقضى بأن يكون بيد كل مواطن وثيقة تثبت حالته المدنية ، بما فيها بيان الديانة ، لما يترتب على كل بيان منها مركز قانوني للشخص لا يشاركه فيه غيره ، وبالتالي فإنه على جهة الإدارة أن تثبت للمواطن بياناته على نحو واقعي في تاريخ إثباتها ، ومنها بيان الديانة وما يطرأ عليه من تعديل ، متى كانت من البيانات السماوية الثلاثة المعترف بها حتى تتحدد على ضوئها حقوقه وواجباته المدنية والشخصية ، ومركزه القانوني المترتب على الديانة التي يعتنقها ، على أن يثبت ذلك في بطاقة تحقيق الشخصية .

ومن حيث إنه في ضوء ما تقدم فإن امتناع جهة الإدارة عن تعديل ديانة الطاعنة من الإسلام للمسيحية تخالف صراحة نص المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ المشار إليها ، مما يجعل قرارها بالامتناع مخالفاً للقانون ودون أن يعد ذلك إقراراً للطاعنة على ردها وإذ ذهب الحكم المطعون فيه على خلاف هذا المذهب تعين القضاء بإلغائه . وإذ توافر ركناء الجدية والاستعجال لأن القرار بحسب الظاهر مخالف للقانون ولا ريب بتوافر ركن الاستعجال استقراراً للأوضاع للتعامل بوثيقة تحمل البيانات الحقيقية للطاعنة ، فإن المحكمة تقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها أن يقيد ببطاقة تحقيق الشخصية أن الطاعنة مسيحية الديانة .

ومن حيث إنه ولئن كان من المستقر عليه قضاء أنه لا يجوز للمحكمة أن تحل محل الجهة الإدارية فيما هو موكول إليها قانوناً إلا أن ما كشف عنه الحكم الصادر من هذه المحكمة – والتي تستوى على قمة محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة – من فهم صحيح للقانون يدعوها إلى أن توجه جهة الإدارة المطعون ضدها بالكف عن مسلكها السلبي بالامتناع عن إثبات الديانة الجديدة لمن يغير ديانته ببطاقة الرقم القومي والذي انتهى الحكم إلى عدم مشروعيته (المسلك) وذلك بالنسبة إلى جميع الحالات المماثلة لحالة الطاعنة اكتفاء بما عانوه من جراء إثبات ديانة تخالف واقع حالهم وتعاملهم مع الغير بمقتضاها .

وحيث إن من خسر الطعن يلزم مصروفاته إعمالاً لحكم المادة (١٨٤) من قانون المرافعات .

" فلهذه الأسباب "

حكمت المحكمة : بقبول الطعن شكلاً وبالغاء الحكم المطعون فيه وبقبول الدعوى شكلاً وبوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها قيد ديانة الطاعنة المسيحية ببطاقة تحقيق الشخصية على النحو المبين بالأسباب وألزمت الجهة الإدارية المصروفات .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة